

النشرة النصف سنوية لبرنامج

"حرية الصحافة والإعلام"

نشرة دورية عن أوضاع الصحافة والاعلام في مصر

(يناير - يونيو ٢٠١٥م)

النشرة النصف سنوية
لبرنامج "حرية الصحافة والإعلام"

نشرة دورية عن أوضاع الصحافة والإعلام في مصر
(يناير - يونيو ٢٠١٥م)

إعـــــداد
مصطفى شعت
الباحث ببرنامج "حرية الصحافة والإعلام"

أعد مستجدات قضايا برنامج حرية الصحافة والإعلام
المحامي/ أحمد عبد النبي

مـــــراجعة
سارة المصري
الباحثة ببرنامج "حرية الصحافة والإعلام"

تحــــرير
مصطفى شوقي

قام فريق وحدة الرصد والتوثيق بتجميع المادة الاحصائية
أحمد عاطف
محمد صالح

النـاشـر
مؤسسة حريـة الفكر و التعبيـر

٥ شـــارع ابـــراهيم نجـــيب
الدور ٣ شقة ١٢ - جاردن سيتي
ت/ف: ٢٧٩٢٦٢٨١ - ٠٢ / ٠٠٢
info@afteegypt.org
www.afteegypt.org



تصــميم الغـلاف
والتنسيق الداخلي



مقدمة

شهدت الأشهر الستة الماضية العديد من التطورات في المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، من اقتراب اللجان التشريعية المنوط بها وضع مقترحات بتشريعات ناظمة لعمل هيئات الصحافة والإعلام في مصر من تقديم مسودات نهائية بمشاريع القوانين، ومروراً بالحديث الدائر منذ فترة عن خطط حكومية لإعادة هيكلة "اتحاد الإذاعة والتليفزيون" إدارياً ومالياً، وانتهاءًا بانتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين والتي انتخب فيها نقيب جديد، في ظل بيئة ومناخ معاد لحرية الصحافة والإعلام، وتأثر واضح بحالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي التي باتت السمة المميزة للمشهد العام في مصر منذ تاريخ ٣٠ يونيو٢٠١٣.

نحاول في هذه النشرة تقديم استعراض بتطورات المشهد الصحفي والإعلامي في مصر على مدار الشهور الستة الماضية، وذلك من خلال تقديم تحليل موضوعي عن وضع حرية الصحافة والإعلام من خلال دراسة آخر المستجدات التي طرأت على البيئة الإعلامية والصحافية خلال الفترة الماضية.

يقدم الجزء الأول من هذا الإصدار استعراضًا سريعًا للتطورات الخاصة بإعداد التشريعات الصحافية والإعلامية المتوقع إصدارها قريبًا، كذلك يستعرض هذا الجزء الإحصاءات البيانية للانتهاكات والتجاوزات التي تعرَّض لها الصحفيون على مدار الشهور الماضية وعرض بعض الشهادات التي تحصلت عليها المؤسسة من بعض ضحايا هذه الانتهاكات. يتناول هذا الجزء مستجدات قضايا الصحفيين والإعلاميين ممن تتولى مؤسسة حرية الفكر والتعبير مسئولية دعمهم قانونيًا في إطار عملها في دعم قضايا حرية الصحافة والإعلام.

في الجزء الثاني من الورقة، نسعى إلى تقييم عمل مجلس نقابة الصحفيين -المُنتخب حديثاً- خلال فترة الشهور الثلاثة الماضية وتقديم كشف حساب بمجمل قراراته وتصريحات أعضاؤه، لبيان مدى جدية هذا المجلس في الدفاع عن حقوق الصحفيين ومصالحهم الاقتصادية والمهنية، بعد فترة عصيبة عانت فيها النقابة من تجاهل مجلسها السابق لمطالب الصحفيين المتكررة من وضع حد للتدهور المستمر في أوضاع عمل الصحفيين في مصر.

يسعى الجزء الثالث من الورقة إلى تقديم شرح وافٍ لطبيعة التحديات التي يواجهها القائمون على إدارة "اتحاد الإذاعة والتليفزيون" ومناقشة المقترحات المختلفة للخروج من أزمة الديون المتراكمة وإشكالية الترهل الإداري الذي يرفع من كلفة إعادة هيكلة الاتحاد مالياً وإدارياً.

الجزء الأول

أولاً: تشريعات الصحافة والإعلام وآمال متجددة بتطوير بيئة العمل والمناخ الصحفي والإعلامي

شهدت الشهور القليلة الماضية إعلانات متواصلة من أعضاء اللجنة الوطنية للتشريعات الصحفية والإعلامية بقرب انتهاء اللجان الفرعية من صياغة وتقديم نسخها النهائية من مشاريع قوانين الهيئات والمجالس الوطنية الصحافية والإعلامية[١]، إلا أنه وإلى الآن لم تصدر نسخة نهائية رسمية معتمدة ومصوت عليها من أعضاء اللجنة.

فعلى الرغم من إعلان "عصام الأمير"، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، عن انتهاء مجموعة العمل المشكلة لمراجعة التشريعات المنظمة لعمل الإعلام في مصر[٢] من إبداء مقترحاتها وتعليقاتها على النسخ التي قدمت إليها وذلك في منتصف مارس الماضي، وكذا تصريح نقيب الصحفيين "يحيى قلاش" بداية الشهر الماضي عن انتهاء مجلس النقابة "من إعداد مذكرة بملاحظاته على مسودة التشريعات الصحفية والإعلامية وقانوني تنظيم المهنة، وأخيراً تقديم نقيب الصحفيين السابق "ضياء رشوان" لكشف حساب عمل اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة الخمسين الوطنية ما أكد على قرب الإنتهاء من تقديم مشاريع القوانين[٣]، إلا أنه لم تصدر عن اللجان نسخة نهائية لمشاريع القوانين تلك.

كانت "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" قد قدمت تعليقًا مفصلًا عن أحد نسخ مشروع قانون "الهيئة الوطنية للصحافة" والتي أعلنت عنها اللجنة الوطنية باعتبارها نسخة نهائية في فبراير الماضي، وذلك في دراسة بعنوان "هل تكون الهيئة الوطنية للصحافة بديلاً عن المجلس الأعلى للصحافة؟"[٤]، ولكن سرعان ما تراجعت اللجنة الوطنية عن هذه النسخة "المٌسربة" وصرَّحت بأنها لا تزال تعمل على إعداد النسخة النهائية من مشروع القانون، وهو ما يدعم تصورنا بضرورة التروي في التعليق على أية نسخ "مٌسربة" لوسائل الإعلام لحين الإعلان النهائي عن مشاريع القوانين التي ستقدم للإقرار إما للبرلمان القادم أو لجهة التشريع الحالية الممثلة في مؤسسة الرئاسة.

ثانياً: الأشهر الستة الأولى من ٢٠١٥: انتهاكات متواصلة وغياب للمحاسبة في ظل سياسة ممنهجة للإفلات من العقاب:

في بيان صحفي بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي "لحرية الصحافة" في ٣»مايو الماضي[٥]، أشارت "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" إلى أن الجماعة الصحفية في مصر "باتت تعاني من صعوبات وتحديات غير مسبوقة في تاريخها الحديث من تأثر واضح بخطاب الاستقطاب السياسي وبالتضييقات الأمنية والقضائية المستمرة على عمل الصحفيين، وبتهديدات الحبس والاعتقال والاستهداف المباشر، وكذا التدخلات المستمرة من الجهات الأمنية في تعديل وحذف مقالات الرأي والتحقيقات الصحفية"، وهو الأمر الذي اعتبرته المؤسسة في حينه تأكيداً من الدولة "على عدم جديتها في احترام تعهداتها الدولية بحماية الحق في حرية الصحافة والإعلام حتى لوسائل الإعلام المتبنية لخطاب إعلامي متقارب مع توجهات القيادة السياسية"[٦].

ومنذ تاريخ ٣ مايو الماضي، وصعوبات عمل الجماعة الصحفية في مصر تزداد يوماً بعد يوم، حيث ارتفع إجمالي عدد الانتهاكات التي وقعت على صحفيين أو مصورين بسبب أدائهم لعملهم وتمكن فريق عمل المؤسسة من جمعها من **١١٦ حالة** انتهاك بداية الشهر الماضي إلى أكثر من **١٧٠ حالة** انتهاك بنهاية الشهر الجاري بزيادة قدرها ٦٨٪، ما يشير إلى استمرار تدهور أوضاع عمل الصحفيين في مصر.

تنوعت هذه الانتهاكات ما بين القبض، والاحتجاز غير القانوني، والتعدي بالضرب أو إحداث إصابة، ومنع التغطية الميدانية ، والاستيقاف التعسفي، ومداهمة واقتحام مقار عمل مؤسسات صحفية وإعلامية، وتراوحت حدتها بين الشهور الماضية، حيث سجل باحثو المؤسسة **٣٤ حالة انتهاك** في شهر يناير انخفضت بوضوح في الشهرين التاليين إلى أن تعاود الارتفاع مرة أخرى إلى **٤٣ انتهاك** في شهر أبريل فقط.

---

١. اللجنة الوطنية للتشريعات الصحفية تنتهى من إعداد مسودة القوانين، موقع اليوم السابع، ٦ يونيو ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/cCmKTT
٢. الأمير: انتهينا من وضع تصورات القوانين المنظمة للإعلام المصري، بوابة الوطن، ٢٥ مارس ٢٠١٥، القاهرة http://www.elwatannews.com/news/details/693849
٣. ضياء رشوان يكشف تفاصيل أعمال اللجنة الوطنية للتشريعات الصحفية والإعلامية منذ بدايتها: باقي 10 أيام للانتهاء، موقع البداية، ٦ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://albedaiah.com/news/2015/04/06/86526
٤. ورقة "هل تكون الهيئة الوطنية للصحافة بديلاً عن المجلس الأعلى للصحافة؟"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٦ فبراير ٢٠١٥، القاهرة http://afteegypt.org/media_freedom/2015/02/26/9670-afteegypt.html
٥. بيان صحفي: في اليوم العالمي لحرية الصحافة: المهنة تحت الحصار والحبس الاحتياطي عقوبة نقل الحقيقة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٣ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://afteegypt.org/media_freedom/2015/05/03/10149-afteegypt.html
٦. المصدر السابق

فقد شهدت الشهور الستة الماضية **٨٥ حالة** منع من التغطية الميدانية، و **٣٤ حالة** تعدي بالضرب أو تعمد إحداث إصابة، و **١٨ حالة قبض**، و **٢٠ حالة** استيقاف تعسفي واحتجاز غير قانوني، توزعت جغرافياً على كافة مناطق الجمهورية، حيث استحوذت القاهرة والمدن الكبرى على نصيب الأسد من هذه الانتهاكات بواقع **١٤٦ حالة انتهاك**، حازت القاهرة فيها على **١١٩ حالة** انتهاك، في حين بلغ عدد الانتهاكات بمحافظة الجيزة **١٣ واقعة انتهاك**، و**٦ حالات** أخرى بالإسكندرية.

كما تنوعت جهات الاعتداء أيضاً على الصحفيين والمصورين، حيث سجل فريق عمل المؤسسة **٩١ حالة** انتهاك وقعت على يد أفراد ينتمون لجهات أمنية مختلفة، وكذا **٢٥ حالة** وقعت بسبب مسؤولين حكوميين، و **٢٤ انتهاك** من أفراد ينتمون لشركات حراسة خاصة وخدمات أمنية، وأخيراً **١٩ حالة** انتهاك من جانب مدنيين بالإضافة إلى ٩ حالات أخرى سجلت ضد ممثلين لجهات قضائية مختلفة، كما تصدر الذكور قائمة ضحايا الانتهاكات بواقع **٦٣ حالة انتهاك** في مقابل **٢٧ حالة** لإناث، في حين لم يتمكن فريق عمل المؤسسة من استيضاح نوع **٨٦ حالة** أخرى .

سنحاول في هذا الجزء من النشرة إلقاء الضوء على "بعض" حالات الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والمصورون على مدار الفترة الماضية، مع العلم أن هذه الانتهاكات هي عينة منتقاة من جملة الانتهاكات التي تمكن باحثو المؤسسة من رصدها وتوثيقها ولا تعبر بالضرورة عن الصورة الكاملة لبيئة الانتهاكات ضد الصحفيين والمصورين، ولكنها تعتبر دالة بشكل كبير على تدهور أوضاع حرية الصحافة والإعلام في مصر.

وبالرجوع لتقسيم الانتهاكات، سنجد أن معظم الانتهاكات تركزت على حالات المنع من العمل، والتي بدورها تشمل حالات المنع من أو إعاقة عمل الصحفي في القيام بالتغطية الميدانية للأحداث المختلفة عن طريق مطالبته بالتوقف عن التصوير أو مسح محتوى الكاميرا الخاصة به، كما تشمل هذه الحالات القرارات الإدارية التي تقضي بغلق محتوى صحفي معين (كبرامج، أو أعمدة أو صفحات تحقيقات) أو منع نشره بصفة مؤقتة أو دائمة، وكذا حالات قطع البث عن القنوات التليفزيونية أو غلق الصحف والمجلات. ولكن في هذه الأشهر الست الماضية، لاحظ باحثو المؤسسة تصاعد حالات الاعتداء من جانب أفراد أمن عادة ما ينتمون إلى أجهزة أمنية حكومية أو شركات أمن خاصة بإعاقة عمل الصحفيين ميدانياً ومنعهم من تغطية الأحداث.

حالات منع التغطية الميدانية

فقد شهدت الأشهر الماضية أكثر من حالة اعتداء على الصحفيين والمصورين الميدانيين ومنعهم من أداء عملهم، كما حدث في واقعة منع قوات الشرطة بمديرية أمن الغربية للصحفيين ومراسلي القنوات الفضائية من الدخول لمستشفى ٥٧٣٥٧ للسرطان بمدينة طنطا خلال زيارة رئيس الوزراء إبراهيم محلب، لافتتاحها وتفقد درجة الرعاية الصحية بالمستشفى[٧]، وهو ما تكرر أيضاً في واقعة منع الأمن لمراسلي القنوات الفضائية من تصوير زيارة رئيس الوزراء لمستشفى القصر العيني بحجة "عدم وجود تصريح ورقي مكتوب من مسؤولي تنظيم العمل الإعلامي بالمستشفيات"[٨].

حالات التعدي بالضرب وإحداث إصابة

أما فيما يتعلق بالاعتداء بدنياً على الصحفيين، فقد تعرض "محمد مرعي" رئيس تحرير برنامج "السادة المحترمون" الذي يقدم على فضائية "أون تي في" للاستيقاف من جانب ضابط شرطة بأحد الكمائن المرورية، وعندما قام بإظهار ما يثبت عمله الصحفي وعرف نفسه على أنه صحفي يعمل بالقناة، انهال عليه الضابط "بالسباب والشتائم والضرب، وقام بسحب هاتفه المحمول، وهدده بالحبس"، بحسب شهادة "مرعي" لموقع "بداية"[٩].

حالات قبض

واقعة شبيهة تعرض لها الصحفي "أحمد قاعود" يوم ٣ مايو الماضي وهو تاريخ الاحتفال "باليوم العالمي لحرية الصحافة"، عندما داهمت قوات الأمن منزله بمنطقة "الرحمانية" بالبحيرة واعتدت عليه وحطمت بعض محتويات وأثاث المنزل، واستولت كذلك على أجهزة كمبيوتر وهواتف محمولة خاصة به ومصادرة هاتفه الشخصي عند قيامه بتصوير ما جرى بالمنزل، ومن ثم اقتياده إلى نيابة "الرحمانية" للتحقيق معه[١٠]، على الرغم من قيامه بإظهار كارنيه عمله الصحفي والذي صادرته الشرطة لاحقاً، بحسب شهادة "محمد القاعود" لمؤسسة حرية الفكر والتعبير.

---

٧. قوات الأمن تمنع الصحفيين من مصاحبة رئيس الوزراء فى افتتاح مستشفى السرطان بطنطا، مرصد صحفيون ضد التعذيب، ١٩ مايو ٢٠١٥، القاهرة https://goo.gl/rjOowj

٨. بسبب زيارة محلب.. أمن مستشفى القصر العيني يعتدي على الصحفيين والأهالي، بوابة الوطن، ٢٦ مارس ٢٠١٥، القاهرة http://www.elwatannews.com/news/details/695042

٩. رئيس تحرير «السادة المحترمون»: نقيب شرطة سبني وضربني واحتجزني 3 ساعات ببوكس شرطة، موقع البداية، ١٥ يونيو ٢٠١٥، القاهرة http://albedaiah.com/news/2015/06/15/91405

١٠. القبض على الصحفي أحمد قاعود بالبحيرة، بوابة الأهرام، ٣ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://gate.ahram.org.eg/News/641536.aspx

وفي ظل إستمرار سياسة حبس الصحفيين احتياطياً على ذمة قضايا نشر أو قضايا جنائية، فقد صرحت نقابة الصحفيين على لسان سكرتيرها العام أن "أوضاع الصحافة في مصر باتت لا تقل خطورة عن وضع الصحافة في عهدي مبارك ومرسي، حيث يواجه الصحفيون انتهاكات يومية، بالإضافة إلى حبس عدد كبير من الزملاء وصدور أحكام ضد البعض الآخر"[١١]، في ظل تصاعد حالات القبض والاحتجاز غير القانوني ضد الصحفيين بوجه عام كما حدث مع الصحفي "محمد البطاوي" بجريدة "أخبار اليوم" الذي ألقت قوات من قطاع الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية القبض عليه من منزله بمدينة طوخ بمحافظة القليوبية واقتادته إلى مكان غير معلوم، ولم تتوصل النقابة لمكان احتجازه على الرغم من تواصلها المستمر مع وزارة الداخلية[١٢].

يذكر أن النيابة العامة قد أحالت عدد من الصحفيين بجريدة "البيان" للتحقيق الجنائي بتهمة "نشر أخبار كاذبة" بعد نشرهم خبراً عن مقتل ٦ وكلاء نيابة، وكذلك إحالة رئيس تحرير جريدة "اليوم السابع" للتحقيق بعد نشر موقع الجريدة خبّراً عن استهداف موكب رئيس الجمهورية[١٣]، في ظل توسع النيابة العامة في إصدار قرارات "حظر النشر"[١٤] في تحقيقات جنائية، وهو ما يضع قيوداً إضافية على قدرة الصحفيين على الوصول للمعلومة وتوثيقها ونشرها، الأمر الذي يطرح من جديد إشكالية غياب تشريع ناظم لعملية تداول المعلومات بمصر.

وقف برنامج

أما فيما يتعلق بقرارات وقف بث البرامج، فقد أصدرت إدارة قناة "القاهرة والناس" قراراً بوقف بث برنامج "مع إسلام" والذي كان يقدمه "إسلام البحيري"[١٥] استجابة من القناة لدعوة الإمام الأكبر للأزهر الشريف "لتحكيم العقل في تناول مسائل الدين"، بعد أن هاجم البرنامج عدد من شيوخ الأزهر وطالبوا بوقفه بل وقام شيخ الأزهر نفسه برفع دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري للمطالبة بوقف عرض البرنامج على شاشة القناة، وهو ما دعا القناة إلى إصدار بيان[١٦] تؤكد فيه على تبنيها ودعمها لوجهة نظر مؤسسة الأزهر، وهو ما فهم على أنه استجابة من القناة لحملة الهجوم على البرنامج، ما يعد استكمالاً لسياسات تكميم الأفواه ومنع الأصوات المعارضة للآراء السائدة مجتمعياً أو روايات الدولة الرسمية عن بعض الأحداث من الظهور على شاشات الفضائيات وعرض وطرح هذه الآراء بحرية تامة.

حالات وقف عن العمل

كما شهدت الشهور الماضية واقعتين دالتين على وضع حرية الإعلام في مصر، عندما قامت إدارة قناة "الدلتا" التابعة لقطاع "القنوات الإقليمية" بالتليفزيون المصري بوقف المذيعة "عبير حمدي" عن العمل وإحالتها للتحقيق بعد مناقشتها لعمليات "عاصفة الحزم" التي تقودها المملكة العربية السعودية على شاشة القناة، فيما أكدت "حمدي" على التزامها المهني أثناء عرض الحلقة وأنها لم تتحيز أو تتبنى وجهة نظر معينة، إلا أنها فوجئت -بحسب تعبيرها- باتصال رئيس القناة بها لإبلاغها بتحويل ها للتحقيق لما اعتبره "تجاوزاً" منها في مناقشة الموضوع[١٧].

وفي الواقعة الثانية، أحال المسؤولون باتحاد الإذاعة والتليفزيون المسئولين بقناة "نايل كوميدي" إلى التحقيق "بتهمة اعادة بث حلقة قديمة من برنامج (عزب شو) استضاف فيها الإعلامي (محمد ناصر)، مذيع قناة «مصر الآن» التي تبث من تركيا حالياً لمعارضتها لتوجهات النظام السياسي، حيث أوضح بيان للقناة أن إذاعة الحلقة جاء بالمخالفة لقرار سابق "بمراجعة كافة المواد التي تعرض على الشاشة سواء كانت تلك المواد قديمة أو حديثة ويتم ذلك من قبل رئيس القناة وإدارة القناة، وإحالة المخالفين بذلك إلى التحقيق الجنائي"[١٨]، وهو مؤشر غاية في الخطورة عن مدى التردي الذي وصلت إليه حرية الإعلام في مصر مؤخراً.

هذه الانتهاكات وغيرها هي ما تدفعنا لتأييد التقييم العام لنقابة الصحفيين عن أوضاع الصحافة والإعلام في مصر، والمنشور في تقرير النقابة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، من أنه "وسط حالة انعدام الشفافية، وإصرار مستمر من بعض أجهزة الدولة، على استنساخ أساليب القمع، وعودة ممارسات تكميم الأفواه واستهداف الصحفيين، والتي لا يدفع الصحفيون وحدهم ثمنها ولكن الجمهور أيضا، نعتقد أن الوضع أصبح في ظل هذا الكم غير المسبوق من الانتهاكات يُعّرض العمل الصحفي لمخاطر عدة، تعود بنا لوضع أكثر سوءًا من الوضع الذي كان سائداً في عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك"[١٩].

---

١١. «الصحفيين»: وضع المهنة الآن لا يقل خطورة عن عهدي مبارك ومرسي، بوابة المصري اليوم، ١٠ يونيو ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/752214

١٢. «الصحفيين»: وزارة الداخلية ترفض الإفصاح عن مكان صحفي أخبار اليوم، بوابة التحرير، ٢١ يونيو ٢٠١٥، القاهرة http://www.tahrirnews.com/news/details.php?ID=448079

١٣. إخلاء سبيل خالد صلاح بضمان 10 آلاف جنيه بعد التحقيق معه، بوابة الأهرام، ١٣ يونيو ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/YE3vfq

١٤. حظر النشر: هل العدالة هي المستفيد، موقع مدى مصر، ١ مارس ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/SVdTx5

١٥. القاهرة والناس: وقف برنامج إسلام بحيرى احتراما للمصريين ومنعا للفتنة، موقع اليوم السابع، ٢٢ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/hzO7F9

١٦. ٢٦ إبريل أولى جلسات دعوى شيخ الأزهر لوقف برنامج إسلام بحيري، موقع مصراوي، ٢٣ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/vxDgN6

١٧. قناة الدلتا توقف ابنه "حمدي الفحراني" عن العمل بسبب هجومها على السعودية، بوابة المصري اليوم، ١٢ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/704859

١٨. بالفيديو.. «نايل كوميدي» تعيد بث حلقة قديمة لـ«محمد ناصر» مع «عزب شو».. وماسبيرو: نحقق مع المسئولين، موقع البداية، ١٢ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://albedaiah.com/news/2015/04/12/86975

١٩.» حريات الصحفيين»: أبناء المهنة في مصر يتعرضون لانتهاكات مروعة، بوابة المصري اليوم، ٢٣ مايو ٢٠١٥، القاهرة

إنتهاكات حرية الصحافة والإعلام في النصف الأول من عام ٢٠١٥م حتى 23 يونيو.



نوع الإنتهاك

نوع الإنتهاك	العدد
قبض	١٨
فصل تعسفي	١
إحتجاز غير قانوني	١٤
وقف عن العمل	٢
إجراء قضائي بالحبس	١
إعتداء بدني	٣٤
إعتداء لفظي بالسب	٨
فصل	١
تحقيق إداري تعسفي	١
إستيقاف	٦
منع تغطية أو إزالة محتوى	٨٥
إقتحام مقر	١

١٧٢
إنتهاك

حسب رصد

afte
مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

ثالثاً: مستجدات قضايا الصحفيين والإعلاميين

١- قضية محمود عبد الشكور أبو زيد الشهير ب (شوكان): مصور بوكالة «ديموتكس» الصحافية تم إلقاء القبض عليه أثناء تغطية فض اعتصام أنصار الرئيس السابق مرسي بميدان رابعة العدوية يوم ١٤-٨-٢٠١٣ وقد حقّقت معه النيابة العامة فى قضية حملت رقم ١٥٨٩٩ لسنة ٢٠١٣ أداري أول مدينة نصر، ووجهت له تهمًا أبرزها قتل وشروع في قتل وانضمام إلى عصابة مسلحة وتعدي على الأمن وحيازة أسلحة نارية. يُذكر انه تم القبض عليه أثناء التقاطه صوراً في شارع الطيران في محيط ميدان " رابعة العدوية" أثناء فضه من اعتصام مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي من قبل قوات الأمن. وقد تعرّض "شوكان" بعد القبض عليه للضرب والاعتداء في الصالة المغطاة في إستاد القاهرة حيث تم استبقائه لفترة من الوقت، وبعدها استمر الاعتداء عليه لمدة ثلاثة أيام متواصلة حتى بعد نقله لسجن "أبو زعبل" ومن ثم إلى سجن استقبال طرة واستمر " شوكان " محبوس احتياطيا مدة تجاوز ٢٢ شهرا حيث كانت محكمة جنايات القاهرة قد قررت بجلسة ٢٠١٥/٦/٢٠ تجديد حبسه ٤٥ يوما أخرى .

٢- قضية محمد علي حسن: صحفي بشبكة أخبار مصر الآن، قام قطاع الأمن الوطني بالقبض عليه من منزله بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٢، وقاموا بعرضه على نيابة العجوزة الجزئية واستجوابه، والتي بدورها حققت معه في القضية رقم ٢٤٤٦٤ لسنة ٢٠١٤ جنح العجوزة. و وجهت له تهمًا كان ابرزها الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون وتهدف إلى عرقلة مؤسسات الدولة والمساس بالحريات العامة، والترويج بالكتابة لأغراض جماعة تعرّض حياة الناس للخطر، وعرقلة ممارسة السلطات العامة لأعمالها، والتحريض على التظاهر دون إخطار للإخلال بالأمن العام وتعطيل الإنتاج، وتلقى أموال من الخارج لتحقيق جرائم التحريض على مقاومة السلطات، وإذاعة أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام، وإساءة استخدام وسائل الاتصال الدولية (الإنترنت). تم تجديد حبسه أكثر من مرة و في جلسة ٢٠١٥/٦/١٠ قررت محكمة جنايات العجوزة تجديد حبسه ٤٥ يوم .

٣- سمر حسن محمود محمد النجار وفريدة احمد على: الأولى صحفية بموقع شباب نيوز، والثانية صحفية بموقع اليوم الأول الإلكترونى، قام قطاع الأمن الوطني بالقبض عليهن من منزلهن بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢، وتم عرضهن على نيابة امن الدولة و التي قامت بمباشرة التحقيق معهن فى القضية رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠١٥ حصر أمن دولة عليا . حيث وجهت لهن تهمًا كان أبرزها الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون، الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن وغيرها من الحريات والدستور والقوانين، وطلب وأخذ وقبول أموال من جهات أجنبية، بهدف الأضرار بالمصلحة القومية وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها الإضرار بالمصلحة القومية والترويج لأفكار جماعة إرهابية عبر قناة مكملين الفضائية. وفي ٢٠١٥/٦/٢٣ قررت نيابة امن الدولة العليا تجديد حبسهما ١٥يوما أخرى .

٤- حسن محمود رجب القباني: صحفي بجريدة الكرامة، ألقت قوات من قطاع الأمن الوطني القبض عليه من منزله بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢، وتم عرضه على نيابة امن الدولة العليا و التي باشرت التحقيق معه فى القضية رقم ٧١٨ لسنة ٢٠١٥ حصر أمن دولة عليا. و وجهت له تهم الاشتراك في جريمة التخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية، وكان من شأن ذلك الإضرار بمركز مصر الدبلوماسي والاقتصادي، والاشتراك في اتفاقٍ جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة محاولة تغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري بالقوة، والانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقانون والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن وغيرها من الحريات والدستور والقانون، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة في الخارج حول الأوضاع الداخلية للبلاد والذي من شأنه إضعاف هيبة الدولة واعتبارها، وقد باشر بذلك نشاط من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد وذلك كونه مصريًا، وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات في الداخل من شأنها تكدير الأمن والسلم العام. تم تجديد حبسه ١٥ يوما بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢.

وفي إطار تجديدها لموقفها الرافض لحبس الصحفيين والمصورين اتساقاً مع المبادئ الدولية لحرية الصحافة والإعلام، فقد قامت مؤسسة حرية الفكر بعمل حصر بكافة الصحفيين والمصورين ممن تم إلقاء القبض عليهم واستهدافهم بالحبس الاحتياطي أو السجن ممن كانوا يزاولون عملاً صحفياً/إعلامياً وقت إلقاء القبض عليهم، الذي وقع بالأساس بسبب أدائهم لمهام عملهم، وقامت بنشر هذا الحصر كملحق بالنشرة لبيان أسماء هؤلاء الصحفيين وطبيعة التهم الموجهة إليهم وكذا المدد التي قضوها بالحبس الاحتياطي أو بالسجن.

قائمة بالصحفيين المحبوسين على خلفية عملهم في مصر

م	أيام الاحتجاز	اسم الصحفي المحتجز	الوظيفة وجهة العمل	محافظة الواقعة	قرار آخر جلسه	مكان الاحتجاز	رقم القضية	التهم
١	٦٨١	محمود عبد الشكور أبو زيد	مصور - وكالة ”ديموتكس“ الصحافية	القاهرة	تجديد حبس ١٥ يوم	منطقة سجون طره	رقم ١٥٨٩٩ لسنة ٢٠١٣ أداري أول مدينة نصر	قتل وشروع في قتل وانضمام إلى عصابة مسلحة وتعدي على الأمن وحيازة أسلحة نارية
٢	٦٧٠	سامحي مصطفي احمد عبد العليم	مدير تنفيذي - شبكة رصد الإخبارية	القاهرة	السجن المؤبد حضورياً	منطقة سجون طره - استقبال طره	رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٠١٤ جنايات العجوزة ورقم ٣١٧ لسنة ٢٠١٤ أمن دولة عليا	الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، انضمامهم للجماعة مع علمهم بأغراضها على النحو المبين بالتحقيقات، الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه محاولة قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة، التخريب العمد لمبان وأملاك عامة ومخصصة لمصالح حكومية ولمرافق ومؤسسات عامة، إذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة في الخارج حول الأوضاع الداخلية للبلاد بأن بثوا عبر شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية مقاطع فيديو وصورًا وأخبارًا كاذبة، حيازة أجهزة اتصالات لاسلكية (هاتفي ثريا و أجهزة بث إرسال واستقبال) دون الحصول على التصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي
٣	٦٧٠	محمد مصطفي العادلي	مراسل ومذيع - قناة أمجاد الفضائية	القاهرة	السجن المؤبد حضورياً	منطقة سجون طره - استقبال طره	رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٠١٤ جنايات العجوزة ورقم ٣١٧ لسنة ٢٠١٤ أمن دولة عليا	
٤	٦٧٠	عبد الله أحمد محمد إسماعيل الفخراني	عضو مؤسس - شبكة رصد الإخبارية	القاهرة	السجن المؤبد حضورياً	منطقة سجون طره - استقبال طره	رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٠١٤ جنايات العجوزة ورقم ٣١٧ لسنة ٢٠١٤ أمن دولة عليا	
٥	٥١٧	أحمد فؤاد محمد السيد	مراسل - موقع كرموز	الإسكندرية	تحديد اليوم الثاني من الأسبوع الثاني بشهر أكتوبر القادم لتكون الجلسة القادمة	منطقة سجون برج العرب	رقم ١٤١٦ لسنة ٢٠١٤ إداري أول المنتزه	الإنضمام لجماعة إرهابية وقطع الطريق العام واتلاف ممتلكات عامة وخاصة وتكدير الأمن والسلم العام

٦	١٩٦	محمد علي حسن	صحفي - شبكة أخبار مصر الآن	الجيزة	تجديد حبس ٤٥ يوم	معسكر الكيلو ١٠,٥ بطريق إسكندرية الصحراوي	رقم ٢٤٤٦٤ لسنة ٢٠١٤ جنح العجوزة	الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون وتهدف إلى عرقلة مؤسسات الدولة والمساس بالحريات العامة، والترويج بالكتابة لأغراض الجماعة لتعرض حياة للخطر، وعرقلة ممارسة السلطات العامة لأعمالها، والتحريض على التظاهر دون إخطار للإخلال بالأمن العام وتعطيل الإنتاج، وتلقى أموال من الخارج لتحقيق جرائم التحريض على مقاومة السلطات، وإذاعة أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام، وإساءة استخدام وسائل الاتصال الدولية (الانترنت)
٧	١٥٥	حسن محمود رجب القباني	صحفي - جريدة الكرامة	القاهرة	تجديد حبس ١٥ يوم	سجن طره شديد الحراسة "العقرب"	رقم ٧١٨ لسنة ٢٠١٥ حصر أمن دولة عليا	الاشتراك في جريمة التخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية، وكان من شأن ذلك الإضرار بمركز مصر الدبلوماسي والاقتصادي، والاشتراك في اتفاقٍ جنائيٍ الغرض منه ارتكاب جريمةٍ محاولة تغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري بالقوة، والانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقانون والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن وغيرها من الحريات والدستور والقانون، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة في الخارج حول الأوضاع الداخلية للبلاد والذي من شأنه إضعاف هيبة الدولة واعتبارها، وقد باشر بذلك نشاط من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد وذلك كونه مصريًا، وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات في الداخل من شأنها تكدير الأمن والسلم العام

٨	١٣٥	سمر حسن محمود محمد النجار	صحفي - قناة مكملين	القاهرة	تجديد حبس ١٥ يوم	منطقة سجون القناطر - سجن النساء	رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠١٥ حصر أمن دولة عليا	الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون، الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن وغيرها من الحريات والدستور والقوانين، وطلب وأخذ وقبول أموال من جهات أجنبية، بهدف الأضرار بالمصلحة القومية وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها الإضرار بالمصلحة القومية والترويج لأفكار جماعة إرهابية
٩	١٣٥	فريدة علي أحمد	صحفي - قناة مكملين	القاهرة	تجديد حبس ١٥ يوم	منطقة سجون القناطر - سجن النساء	رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠١٥ حصر أمن دولة عليا	
١٠	٩٧	عبد الرحمن عبد السلام عرفة ياقوت	مصور - موقع كرموز الإخباري	الإسكندرية	إحالة لمحكمة الجنايات		رقم ٨٥٥٨ لسنة ٢٠١٥ جنايات الدخيلة والمقيدة برقم ١٢٠٦ لسنة ٢٠١٤ كلي غرب الاسكندرية	الانضمام لجماعة إرهابية وخرق قانون التظاهر وحرق نقطة شرطة "فوزي معاذ" بالهانوفيل و حيازة متفجرات ومحاولة قلب نظام الحكم

الجزء الثاني

أولاً: انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين .. وعود بتحسين أحوال المهنة

جرت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين وسط مطالبات متكررة من جانب الجماعة الصحفية بتطوير أوضاع العاملين بالمهنة في ظل شيوع حالة من انعدام الشفافية، وإصرار مستمر من بعض أجهزة الدولة على "استنساخ أساليب القمع" وعودة ممارسات "تكميم الأفواه واستهداف الصحفيين"، وهو ما يدفع ثمنها ليس الصحفيون فقط ولكن الجمهور أيضا، بحسب بيان النقابة بمناسبة اليوم العالمي للصحافة أوائل الشهر الماضي.[٢٠]

بحسب تصريح "جمال عبد الرحيم" رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات[٢١]، فقد جرت انتخابات النقابة تحت إشراف قضائي من قضاة مجلس الدولة وهي التي انتهت بإعلان اللجنة المشرفة على الانتخابات فوز الكاتب الصحفي "يحيى قلاش" بمنصب نقيب الصحفيين ب١٩٤٨ صوتاً مقابل ١٠٧٩ صوتاً لمنافسه المباشر "ضياء رشوان" النقيب السابق[٢٢]، وهو الفوز الذي اعتبره البعض دالًا ومؤشراً على عدم رضا الجماعة الصحفية وكذا أعضاء الجمعية العمومية للنقابة على أداء مجلس "ضياء رشوان" والذي اتهم في أكثر من مناسبة بالتخاذل عن الدفاع عن حقوق الصحفيين[٢٣].

ففي أول تصريح له "كنقيب للصحفيين"، أكد "قلاش" على انه سيقوم بفتح "كافة الملفات المسكوت عنها" والتي تم تجاهلها طوال السنوات الماضية، وهو ما اتضح من خلال تأكيد "لجنة الحريات" بالنقابة على تصديها لكافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون عن طريق إصدار "تقارير دورية" بالانتهاكات تمهيداً لحساب مرتكبيها "قانونياً ونقابياً ومهنياً"، وأيضاً من خلال التضامن الكامل مع "كافة الصحفيين المحبوسين في مصر" ومواصلة الدعوات "لإطلاق سراحهم وتحسين أوضاعهم"[٢٤].

ثانياً: ملف شهداء المهنة والصحفيين المحبوسين

كان "يحيى قلاش" قد صرّح بأن استرجاع حقوق "شهداء الصحفيين" من أولويات النقابة، مجدداً الدعوة لتكريم شهداء المهنة من جانب الدولة وكذلك فتح التحقيقات في القضايا التي اتهمت فيها الشرطة أو مدنيون في قتل صحفيين مثل "ميادة أشرف" أو "الحسيني أبو ضيف"[٢٥]، وهو الذي قررت النقابة تكليف مستشارها القانوني بالتقدم بمذكرة عاجلة للنائب العام للطعن على براءة الرئيس السابق "محمد مرسي" وأنصار جماعة الإخوان المسلمين من تهمة قتله وإستهدافه في ديسمبر [٢٦]٢٠١٢.

واتساقاً مع دعوة النقيب، فقد نظّم أعضاء لجنة "الحسيني أبو ضيف" بالنقابة مسيرة لمكتب النائب العام لتقديم بلاغات ضد وزير الداخلية السابق "محمد إبراهيم" بقتل الصحفية بجريدة الدستور "ميادة أشرف" استناداً إلى شهادة الصحفية "أحلام حسانين" التي رافقت "ميادة" أثناء قتلها والتي أكدت أن "العيار الناري الذي أصاب الشهيدة وأدى إلى قتلها جاء من الخلف، حيث كانت تتمركز قوات الشرطة"[٢٧]، وهو ما أكدت عليه مؤسسة حرية الفكر والتعبير في بيان لها من خلال مطالبتها بفتح تحقيق مستقل و فوري في الجريمة وانتداب قاضي تحقيق لمعرفة الجاني وراء مقتل "ميادة".[٢٨]

وفيما يتعلق بملف الصحفيين المحبوسين، فقد أكد النقيب في تصريحات صحفية أن النقابة بصدد تشكيل لجنة قانونية بعضوية محامين وقانونين لدراسة ملف الصحفيين المحبوسين والمحالين للمحاكمات والصادر ضدهم أحكام مؤخرًا بالكامل وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في لافتة طيبة منه، مؤكداً على أنه التقى بأسر الصحفيين المعتقلين في مقر النقابة وبحث معهم "خطة التحرك النقابي للدفاع عنهم وإطلاق سراحهم"[٢٩]، خاصة بعد أن وصلت أعداد

---

٢٠. «حريات الصحفيين»: أبناء المهنة في مصر يتعرضون لانتهاكات مروعة، بوابة المصري اليوم، ٣ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/723215

٢١. جمال عبد الرحيم: انتخابات «الصحفيين» في موعدها وتحت إشراف قضائي كامل، بوابة المصري اليوم، ١٥ مارس ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/680718

٢٢. يحيى قلاش نقيبا للصحفيين بفارق كبير عن منافسه ضياء رشوان، موقع اليوم السابع، ٣٠ مارس ٢٠١٥ ،القاهرة http://goo.gl/IsqI2K

٢٣. ضياء رشوان يرد على مهاجمي «مجلس الصحفيين»: حاكموا جلاديكم في مؤسساتكم.. وليس محبيكم في النقابة، بوابة الأهرام، ١٧ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/87/480340.aspx

٢٤. لجنة الحريات بنقابة الصحفيين: إصدار تقارير دورية بالانتهاكات ضد الأعضاء، موقع اليوم السابع، ١٥ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/fN5DI2

٢٥. نقيب الصحفيين يطالب الدولة بتكريم شهداء المهنة، بوابة المصري اليوم، ٤ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/697917

٢٦. «الصحفيين» تقرر الطعن علي حكم «أحداث الاتحادية» التى راح ضحيتها الحسيني أبوضيف، بوابة الأهرام، ٢١ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/lrSGUQ

٢٧. ١٥٠بلاغًا تتهم وزير الداخلية السابق بقتل الصحفية ميادة أشرف، موقع مصراوي، ٢٩ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/iWKdNB

٢٨. بيان صحفى: مقتل المحررة "ميادة أشرف": جريمة جديدة في حق ناقلي الحقيقة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٩ مارس ٢٠١٥، القاهرة http://afteegypt.org/media_freedom/pr_media_freedom/2014/03/29/7209-afteegypt.html

٢٩. «قلاش»: لجنة قانونية لدراسة ملف الصحفيين والأحكام الصادرة ضدهم، بوابة المصري اليوم، ١١ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/704421

الصحفيين المحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا نشر منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى ٧ صحفيين بالإضافة إلى صدور أحكام بالسجن المشدد على ٥ صحفيين آخرين[٣٠].

وفي تطور لافت، أعلنت النقابة على لسان رئيس لجنة الحريات بها "خالد البلشي" رفضها طلب النائب العام بتحريك دعاوى قضائية ضد الصحفيين غير المقيدين بالنقابة على خلفية إحالة بعض الصحفيين بجريدة "البيان" للتحقيق معهم باعتبارهم مارسوا المهنة دون قيدهم في نقابة الصحفيين واعتبار ذلك "جريمة جنائية" تستوجب العقاب، الأمر الذي اعتبره "البلشي" ممارسة "لوصاية على الصحفيين من جانب النائب العام، في الوقت الذي يتجاهل فيه البلاغات المقدمة من النقابة بالانتهاكات التي تمارس ضد الصحفيين بشكل يومي".

وفي مؤشر جيد على دور النقابة في الدفاع عن حقوق الصحفيين، فقد قرر مجلس النقابة التقدم بمذكرة للنائب العام بشأن "تكرار إصدار النيابة العامة قرارات إخلاء سبيل بكفالة في حق الزملاء الصحفيين بالمخالفة للقانون" والذي يمنع الحبس الاحتياطي في قضايا النشر[٣١].

وتوازياً مع ذلك، طالب مجلس النقابة رئيس الجمهورية بإعلان موقفه صراحة من "التضييق على حريات الصحافة"، مطالبين بعقد اجتماع عاجل بينه وبين مجلس النقابة والسلطات المختلفة فى الدولة، على رأسها وزارة الداخلية وذلك لحل أزمة البلاغات المقدمة من أجهزة الدولة ضد الصحفيين، وهو ما حذرت منه النقابة في بيانها من أن "توسع الجهات التنفيذية في تقديم بلاغات ضد الصحفيين هو باب جديد لمصادرة الحرية"[٣٢]، خاصة مع تغول سلطات التحقيق على نصوص القانون وهو ما ظهر في قضيتي إحالة رؤساء تحرير "المصري اليوم" و "الدستور" -بجانب بعض صحفيي الجريدتين- للتحقيق معهم بتهم نشر أخبار كاذبة على اثر نشرهم تحقيقات صحفية تدين بعض ممارسات جهاز الشرطة[٣٣]

ثالثاً: اضراب ١٠ يونيو .. "حماية نقابية – أجور عادلة – لا للفصل – لا للحبس"

في ظل تردي أوضاع الجماعة الصحفية في مصر من ملاحقات قضائية وتضييقات أمنية وتهديدات بالفصل التعسفي وغياب الحماية النقابية للعاملين بالمهنة، دعت "لجنة الحريات" بالنقابة جموع الصحفيين للإضراب عن العمل يوم ١٠ يونيو الماضي[٣٤] تحت شعار "حماية نقابية – أجور عادلة – لا للفصل – لا للحبس – وتشريعات تدافع عن حرية الصحافة وتحمي الصحفيين"، وذلك لكشف "الانتهاكات التي يتعرضون لها، سواء من السلطات المصرية أو من المؤسسات التي يعملون بها"، بحسب بيان سابق لمؤسسة حرية الفكر والتعبير نشر تضامناً مع الدعوة[٣٥].

أزمة الأجور داخل المؤسسات الصحفية

فقد جاء في بيان "المؤسسة" أن "تصاعُد ظاهرة فصل الصحفيين تعسفياً على خلفية الأزمات المالية التي أصبحت تعاني منها مؤسسات الصحافة في مصر بات يشكل خطر حقيقي على المهنة"[٣٦]، مؤكدة على تضامنها "الكامل مع مطالب الصحفيين المضربين المشروعة وعلى حقهم في تحسين مناخ عملهم الصحفي وتنقية التشريعات المنظمة لهم من النصوص السالبة للحرية والمقيدة لأدائهم لمهام عملهم." وتأكيداً على مساندته لمطالب الصحفيين، فقد أكد النقيب "يحيى قلاش" على أن "معركة الأجور الخاصة بالصحفيين، معركة مهمة تستلزم أن نخوضها جميعًا"[٣٧]، لأن أوضاع الصحفيين الاقتصادية "أصبحت لا تحتمل التأجيل"، كما أكد مجلس النقابة على أن "فصل الصحفيين خط أحمر ولن تسمح النقابة بحدوثه"، وهو ما ظهرت بوادره مؤخراً في تدخل النقابة لحل أزمة صحفيو الشروق المفصولين من خلال عودة المقيدين بجداول النقابة للعمل، والتفاوض بشأن غير المعينين وتخييرهم بين تخفيض رواتبهم أو تعويضهم مالياً نظير رحيلهم عن الجريدة، ما يؤشر على وجود توجه حقيقي لدى النقابة للدفاع عن مصالح الصحفيين في الفترة القادمة[٣٨].

قيود القيد بالنقابة

وفيما يخص إشكاليات القيد بالنقابة، فقد أصدرت الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري حكماً هاماً بإلزام النقابة بقيد الصحفي "مصطفي صلاح" بجدول الصحفيين تحت التمرين، بعد أن أقام دعوى قضائية ضد نقيب الصحفيين والممثل القانوني للمجلس الأعلى للصحافة، وطالب في دعواه التى حملت رقم ٤٣٢٦٣ لسنة ٦٨ ق بإلزام النقابة بقيده بجدول الصحفيين، قائلا إنه حصل على ليسانس الإعلام من كلية الآداب ويعمل صحفيا منذ عدة سنوات في الجرائد

---

٣٠. بيان صحفي: في اليوم العالمي لحرية الصحافة: المهنة تحت الحصار والحبس الاحتياطي عقوبة نقل الحقيقة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٣ مايو ٢٠١٥، القاهرة

٣١. مجلس «الصحفيين» يتقدم بمذكرة للنائب العام احتجاجا على «الكفالة»، بوابة المصري اليوم، ٢١ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/737825

٣٢. نقابة الصحفيين: توسع الجهات التنفيذية في تقديم البلاغات باب جديد لمصادرة الحرية لابد من غلقه، بوابة الأهرام، ٢٠ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/hUugJ6

٣٣. بيان صحفي: في اليوم العالمي لحرية الصحافة: المهنة تحت الحصار والحبس الاحتياطي عقوبة نقل الحقيقة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٣ مايو ٢٠١٥، القاهرة

٣٤. «الصحفيين» تتضامن مع «إضراب 10 يونيو»، بوابة المصري اليوم، ٧ يونيو ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/750183

٣٥. بيان صحفي: بمناسبة الدعوة لإضراب الصحفيين: مؤسسة حرية الفكر والتعبير تتضامن مع مطالب الإضراب وتطالب بتحسين أوضاع الجماعة الصحفية في مصر، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ١٠ يونيو ٢٠١٥، القاهرة http://afteegypt.org/media_freedom/2015/06/10/10383-afteegypt.html

٣٦. المصدر السابق

٣٧. يحيى قلاش: تشكيل لجنة لدراسة ملف «أجور الصحفيين»، بوابة المصري اليوم، ١٦ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/709044

٣٨. «الصحفيين» تنهي أزمة صحفيي «الشروق» المفصولين، بوابة المصري اليوم، ٨ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/727344

ومنها جريدة السوق العربية وتقدم للقيد، إلا أنها امتنعت استنادا على "عدم استيفائه الأرشيف الصحفي"[٣٩].

ومن المعروف أن الأرشيف الصحفي هو أحد شروط اكتساب عضوية النقابة بالنسبة للعاملين بمهنة الصحافة، وفقاً لمواد قانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين، وهو -بالإضافة لباقي الاشتراطات- ما يشكل عادة عائقاً أمام تسجيل وقيد الصحفيين بالنقابة، الأمر الذي حاولت المحكمة تداركه بالتأكيد في حيثيات حكمها على أن "صفة الصحفي لا تمنحها النقابة، ولا يجري القيد في جداول النقابة بسلطة تقدير وترخص من جانبها، وليست هي من تنشئ حق الصحفي أو تمنحه اياه، وليس للنقابة إلا تنفيذ إرادة المشرع بالحدود والقيود المنصوص عليها في القانون"[٤٠].

كما أشارت المحكمة في حيثيات حكمها إلى أن "اختصاص النقابة اختصاص مقيد لا مجال فيه للتقدير ولا للترخص، وليس فيه عنصر اختياري أو إرادة يجوز لها أن تباشرها على الوجه الذي تراه، ما دام القانون اشترط للقيد في جدولها شروطا محددة، فإذا لم يتوفر في طالب القيد، لا يمنحه القانون حق القيد ولا تملك النقابة أثرا لذلك". يتضح أن حكم محكمة القضاء الإداري قد شجع مجلس النقابة إلى الدعوة عن الإعلان عن البدء في وضع قواعد جديدة لقيد الصحفيين بالنقابة حماية لهم من الفصل التعسفي والعصف بحقوقهم المهنية والاقتصادية من خلال إقرار عقد عمل موحد لكافة الصحفيين بحيث يتم منع قبول أي استقالات أو فصل لا تكون النقابة طرفاً فيها"، وكذا مخاطبة الصحف بضرورة إخطار النقابة بأسماء المتدربين ووضع سقف زمني لتعيينهم[٤١].

يكاد يتفق المراقبين للمشهد الصحافي في مصر على أن مجلس النقابة المنتخب حديثاً قد بدأ في إتخاذ خطوات فعلية وجادة في سبيل إسترداد حقوق الصحفيين والدفاع عنها خلال مدة ولايته من خلال العمل على أكثر من محور، كما أشرنا مسبقاً، وهي التوجهات التي تتطلع "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" إلى استمرارها واستثمارها لصالح تطوير ظروف وبيئة عمل الجماعة الصحفية في مصر

---

٣٩. محكمة القضاء الإداري: صفة الصحفى لا تمنحها النقابة ولا يجرى القيد فى جداولها بسلطة تقدير من جانبها http://goo.gl/A22q4u

٤٠. المصدر السابق

٤١. «الصحفيين» تقر قواعد جديدة للقيد بالنقابة، بوابة المصري اليوم، ٢١ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/737817

الجزء الثالث

ماسبيرو .. أزمة وصعوبات مستمرة

بالحديث عن قرب صدور تشريعات جديدة ستغير قطعاً من الهيكل الإداري الحاكم لبيئة الإعلام والصحافة في مصر ومنها بطبيعة الحال وسائل الإعلام المملوكة للدولة، فمن المهم الإشارة إلى أهمية النظر بعين الاعتبار لخطورة استمرار أوضاع «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» على ما هي عليه بدءًا من تبني خطاب مساند وداعم لسياسات الدولة صاحبه انخفاض واضح في سقف الحقوق والحريات داخل الاتحاد، مروراً بتراكم المديونيات على كاهل الاتحاد حتى بلغت نسبة العجز بالمبنى ٣,٦ مليار جنيه[٤٢] (بحسب تصريحات سابقة لوزير التخطيط أشرف العربي)، وانتهاءًا بأزمة العمالة داخل مبنى الاتحاد الذين باتت تتراوح أعدادهم حول ٣٥ ألف موظف[٤٣]، بحسب تصريحات رئيس الاتحاد ذاته في لقاء تليفزيوني أواخر العام الماضي.

ربما كانت أبرز ملامح الستة أشهر الماضية في مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون هو الحديث عن «إعادة هيكلة المبنى إدارياً» وكذلك «وضع خطط عاجلة لجدولة ديون الاتحاد» لمواجهة التحديات والصعوبات المستمرة التي باتت تواجه الاتحاد في أدائه لرسالته الإعلامية، وخاصة بعد تعدد لقاءات وزير «التخطيط» مع قيادات الاتحاد والتي تركزت على بحث تخفيض العمالة بالمبنى وكذا إعادة تقسيمه إدارياً.[٤٤]

مديونيات متراكمة وخطط لإعادة الهيكلة المالية والإدارية

أشار رئيس الوزراء «إبراهيم محلب» في زيارة سابقة له لمبنى «ماسبيرو» على أن إعادة هيكلة المبنى «إدارياً ومالياً باتت أولوية لدى الحكومة» وذلك لرفع «كفاءة هذا الصرح الضخم» وإدارته اقتصاديا بطريقة «رشيدة»[٤٥]، وهو ما أكده وزير التخطيط من خلال تشكيل «فريق عمل متخصص يضم نخبة من الخبراء» لدراسة أوضاع المبنى وبحث أفضل السبل لإعادة هيكلته خاصة وأن «الأوضاع الحالية للمبنى لا يمكن لها أن تستمر بأي حال من الأحوال مع تفاقم الأعباء المالية عاماً بعد الآخر على موازنة المبنى».

فقد أشارت جريدة «الوطن» مؤخراً إلى حصولها على مستندات رسمية[٤٦] تشير إلى قيام «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» بدفع مبلغ ٥٠٠ ألف دولار شهرياً إلى شركة «النايل سات» حسب الجدولة الأخيرة التي تم الاتفاق عليها لسداد دين الاتحاد للشركة والبالغ حوالي ٢٠ مليون دولار حتى الآن، بالإضافة إلى ارتفاع ديون ماسبيرو وفوائدها إلى نحو ٢٢ مليار جنيه مستحقة السداد لدى «البنك القومي للاستثمار، بحسب تصريح «ممتاز السعيد» عضو مجلس إدارة البنك القومي للاستثمار[٤٧].

وفي حوار أجراه «عصام الأمير» -رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون- مؤخراً مع جريدة «الوطن»[٤٨]، أكد رئيس الاتحاد على أن موازنة ماسبيرو الحالية بلغت ٣ مليار جنيه تستغل معظمها في سداد مرتبات العاملين بالمبنى الذين بلغ عددهم قرابة ٣٥ ألف موظف ويتقاضون على ذلك ٢٢٠ مليون جنيه، بنسبة ٨٨٪ من الموازنة الشهرية للمبنى، وهو ما يوضح أهمية إعادة هيكلة المبنى إدارياً بما يحسن من استغلال الطاقات والكفاءات بداخله ويرفع من مستوى التنافسية وكفاءة الخدمة كما أشار وزير التخطيط «أشرف العربي» في تصريح سابق له[٤٩].

الجدير بالذكر أن مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون قد شهد انقطاعاً مفاجئاً للتيار الكهربائي بداية شهر مايو الماضي تسبب في تسويد شاشات قنوات التليفزيون المصري[٥٠] وتوقفها عن البث لفترة، حيث نفى "عصام الأمير" في بيان له تعليقاً على الحادثة "أن يكون الحادث نتيجة عمل تخريبي"[٥١] وهو ما دعا "الأمير" إلى وضع استقالته أمام رئيس الجمهورية "حال إثبات وجود أي إهمال أو تقصير من جانب العاملين في اتحاد الإذاعة والتليفزيون"[٥٢]، بعد أن مَثُلَ أمام نيابة وسط القاهرة للتحقيق في الواقعة[٥٣]، على الرغم من التأكيد على إعداد خطة عاجلة لمواجهة هذه الأزمات بالمبنى مستقبلًا.

---

٤٢. ٣.٦ مليار جنيه "عجز ماسبيرو" في ٢٠١٤، بوابة الوطن، ١٤ ديسمبر ٢٠١٤، القاهرة http://www.elwatannews.com/news/details/618455
٤٣. عصام الأمير: ٣٤ ألف و٧٠٠ موظف في ماسبيرو يتقاضون ٢٢٠ مليون جنيه، بوابة المصري اليوم، ١١ نوفمبر ٢٠١٤، القاهرة www.almasryalyoum.com/news/details/569291
٤٤. الوطن تنشر خطة هيكلة "ماسبيرو": تخفيض القطاعات من ١٢ إلى ٤، بوابة الوطن، ٩ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://www.elwatannews.com/news/details/705447
٤٥. محلب يدشن خطط الإصلاح الاداري للدولة من ماسبيرو ويؤكد "لن يضار موظف بالدولة"، بوابة الأهرام، ٣ ابريل ٢٠١٥، القاهرة
٤٦. ماسبيرو يدفع ٥٠٠ ألف دولار شهرياً ل"النايل سات"، بوابة الوطن، ٣٠ مارس ٢٠١٥، القاهرة http://www.elwatannews.com/news/details/698071
٤٧. ٢٢ مليار جنيه مديونيات ماسبيرو لدى «الاستثمار القومي»، بوابة المصري اليوم، ١٦ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/733920
٤٨. عصام الأمير:٣٥ ألف موظف فى ماسبيرو سينخفضون إلى ١٥ ألفاً خلال ٥ سنوات، بوابة الوطن، ١٨ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://www.elwatannews.com/news/details/711667
٤٩. محلب يدشن خطط الإصلاح الاداري للدولة من ماسبيرو ويؤكد "لن يضار موظف بالدولة"، بوابة الأهرام، ٣ ابريل ٢٠١٥، القاهرة
٥٠. انقطاع الكهرباء عن مبنى "ماسبيرو"، موقع سكاي نيوز عربية، ٩ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/ac9WKz
٥١. ماسبيرو يصدر بياناً حول انقطاع الكهرباء والبث عن القنوات، بوابة الأهرام، ٩ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/SkZRpo
٥٢. «عصام الأمير»: أضع استقالتي أمام رئيس الجمهورية حال إثبات التحقيق وجود تقصير، بوابة "الشروق"، ٩ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://goo.gl/KAoEYu
٥٣. التحقيق مع عصام الأمير بسبب انقطاع الكهرباء عن ماسبيرو، موقع"صدى البلد"، ٢٦ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://www.el-balad.com/1553204

قد تكون أزمة "انقطاع الكهرباء عن ماسبيرو" مؤشر جاد على ما وصل إليه حال "اتحاد الإذاعة والتليفزيون" بعد تراكم مديونياته وترهل هيكله الإداري وتأثر الخدمة الإعلامية التي بات يقدمها، ما يؤكد على الحاجة الماسّة لإعادة هيكلة المبنى كما جاء على لسان وزير التخطيط "أشرف العربي" الذي صرح بأن خطة إعادة هيكلة يجب أن تركز على المحاور الآتية: تخفيض العمالة بالمبنى طبقا لجدول زمني محدد، ومنع تعيين أي عمالة جديدة، أو بيع وتأجير أصول الاتحاد الغير مستفاد منها والموجودة في جميع أماكن جمهورية مصر العربية، لسداد ديون ماسبيرو للشركات والبنوك الدائنة للاتحاد[٥٤].

وعلى الرغم من التأكيدات المستمرة على عدم المساس بمصالح العاملين بالمبنى[٥٥] من خلال الاستغناء عن أي عمالة زائدة، إلا أن الواقع المادي المتدهور للاتحاد قد يجبر ادارة ماسبيرو على إعادة النظر في وضع العمالة بالمبنى، في ظل التوقعات باستمرار سياسة وقف التعيينات التي صدر بها مرسوم بقرار من الجهاز القومي للتنظيم والإدارة، لعدم وجود وظائف شاغرة بالهيكل الإداري للإتحاد، وذلك بعد أن وصلت فاتورة مرتبات الموظفين إلى ١,٢ مليار جنيه سنوياً. فقد أشارت معظم التصريحات الرسمية إلى الحاجة لتخفيض العمالة بالمبنى لما دون ١٥ ألف موظف بحلول عام ٢٠٢٠ [٥٦]، من خلال الاتجاه لتخفيض عدد قطاعات ماسبيرو من ١٢ قطاعاً إلى ٤ قطاعات، وهى قطاعات «التليفزيون والإذاعة والإنتاج والمشروعات»[٥٧]، على أن يشمل قطاع التليفزيون كافة القنوات المملوكة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، في حين سيضم قطاع الإذاعة جميع الإذاعات المحلية والإقليمية.

حلول مقترحة لأزمة المديونيات

في حوار أجراه مع جريدة "الوطن»، استعرض "عصام الأمير» ملامح خطته لإصلاح مبنى ماسبيرو وإعادة هيكلته، حيث اقترح "أن يكون للمبنى العديد من الأذرع المتعددة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والدينية، من خلال العودة للإنتاج الدرامي وجذب النجوم لشاشة ماسبيرو"، وكذا من خلال دعم شركات تقديم الخدمات الفنية "التي يمكنها الاستفادة من أسطول عربيات النقل الخارجي ومعدات التصوير والاستديوهات الخاصة بالاتحاد"، وإنشاء قناة إخبارية متخصصة تساهم فيها بنوك حكومية "للمساهمة في تطوير الخدمة الإخبارية بالمبنى وجذب رعاة لبرامج القناة نظير مبلغ سنوي".[٥٨] كما أوضح "الأمير" أن موازنة ماسبيرو التي تبلغ حوالي "٣ مليار جنيه" سنوياً لا تكفي لسداد فوائد الديون المتراكمة على الاتحاد، وأن الحل بات في "التصرف في مجموعة من الأراضي التي يمتلكها الاتحاد التي سيصدر له فيها قرارات بالملكية، على أن تقوم لجنة الأراضي الحكومية بتقييم سعر الأراضي وإهدائها لبنك الاستثمار القومي كجزء من مديونية الاتحاد له"، وهو الحل الذي سيوفر للاتحاد حوالي ٧٥٪ من حجم الدين، بحسب تصريح "الأمير".[٥٩]

وفي تأكيد على تصريحات الأمير بالتوجه نحو التصرف في أصول الاتحاد لفك الضائقة المالية التي يمر بها، صرح رئيس قطاع الهندسة الإذاعية بالاتحاد بأنه قد تم "تشكيل لجنة متخصصة لحصر أراض ومبان الاتحاد، وقدمت مقترحاً لرئيس الوزراء يشمل ٣٢ قطعة أرض ومبان وأراض زراعية لبيعها بالمزاد العلني"، مشيراً إلى موافقة مجلس الوزراء على هذا المقترح خصوصاً وأن "التصرف سيتم فقط في حدود الأراض غير المستغلة من قبل الاتحاد"، من خلال تعديل مواد قانون ١٣ لسنة ١٩٧٩ المنظم لعمل الاتحاد[٦٠]، وذلك بعد إجازة قسم التشريع بمجلس الدولة مؤخراً للاتحاد التصرف في أمواله الخاصة وفقا للأحكام والقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات[٦١].

الجدير بالذكر أن خطط الحكومة المزمعة و التي أعلن عنها أكثر من مرة رئيس الوزراء إبراهيم محلب ووزير التخطيط أشرف العربي تسير بشكل منفصل تمامًا عن عملية إعداد التشريع الخاص بالهيئة الوطنية للإعلام وهو ما يعكس حالة من التخبط وغياب الرؤية بشأن التعامل الحكومي مع ملف الإعلام المملوك للدولة في مصر. وما يزيد الأمر سوءًا هو غياب أي تصور مطروح لعملية بيع الأصول بهدف تسديد المديونية، وغياب الشفافية أيضًا حول حصر أملاك ماسبيرو، ومعايير تحديد ما هو غير مستغل، وشروط ومحددات البيع، وأخيرًا عن دور عملية بيع الأصول في الرؤية الشاملة لإعادة هيكلة وتطوير الجهاز، فضلًا عن غياب أي معلومات شفافة وكاملة عن طبيعة المديونية على الجهاز وأصلها وتفاعل الدولة معها خلال السنوات الماضية.

---

٥٤. هيكلة ماسبيرو تتضمن تخفيض العاملين وسداد ديون الاتحاد من الأصول، بوابة المصري اليوم، ١٨ ابريل ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/710313

٥٥. محلب يدشن خطط الإصلاح الاداري للدولة من ماسبيرو ويؤكد "لن يضار موظف بالدولة"، بوابة الأهرام، ٣ ابريل ٢٠١٥، القاهرة

٥٦. حوار "عصام الأمير" مع جريدة الوطن، بوابة الوطن، ١٨ أبريل ٢٠١٥، القاهرة http://www.elwatannews.com/news/details/711667

٥٧. الوطن تنشر خطة هيكلة "ماسبيرو": تخفيض القطاعات من ١٢ إلى ٤، بوابة الوطن، ٩ ابريل ٢٠١٥، القاهرة

٥٨. حوار "عصام الأمير" مع جريدة الوطن، بوابة الوطن، ١٨ ابريل ٢٠١٥، القاهرة

٥٩. المصدر السابق

٦٠. الدولة تبيع أصول "ماسبيرو" لسداد ديونه، بوابة المصري اليوم، ١٦ مايو ٢٠١٥، القاهرة http://www.almasryalyoum.com/news/details/733390

٦١. «مجلس الدولة" يوافق على مشروع قانون يجيز لماسبيرو التصرف في أمواله الخاصة، ٢٣ يونيو ٢٠١٥، موقع أصوات مصرية، القاهرة http://goo.gl/2U6d5n

يبدو أن ارتباك المشهد داخل مبنى "ماسبيرو" وكذا غياب رؤية واضحة لعملية إعادة الهيكلة قد تعيق الحكومة عن إدارة ملف ماسبيرو في الفترة القادمة بما يسمح بمساحات وهوامش أكبر من الاستقلالية والمهنية، الأمر الذي يزيد من تشككات كافة المراقبين للوضع الإعلامي في مصر عن جديّة التوجه بشأن إعادة هيكلة وتطوير ماسبيرو، وهو ما يؤكد أن ماسبيرو يمر بمرحلة شديدة الدقة في تاريخُه من عدم الاستقرار الإداري وغياب الرؤية حول إعادة هيكلته وتطويره./;